

Distr.: General  
4 December 2006  
Arabic  
Original: English



## تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان،

١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

### أولا - موجز

١ - إن بعثة مجلس الأمن هذه إلى أفغانستان هي بعثته الثانية منذ عام ٢٠٠٣ من أجل دعم الشعب الأفغاني (انظر S/2003/1074). وقد خلصت البعثة إلى أن الشراكة الأفغانية، التي بدأت في بون، ألمانيا، في أواخر عام ٢٠٠١، تعد ماضية على المسار الصحيح إلى حد كبير. وكان المَعْلَم البارز الأول لاتفاق بون (انظر S/2001/1154) قد تحقق متمثلاً في انعقاد مجلس اللويا جيرغا الطارئ في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وأعقبه انعقاد مجلس اللويا جيرغا الدستوري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وانتخابات رئاسية - فاز فيها حامد كرزوي - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وانتخابات برلمانية وانتخابات لمجالس المقاطعات في ٣٤ مقاطعة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وأبرم اتفاق بون بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مع افتتاح الجمعية الوطنية الأفغانية المؤلفة من مجلسين. وفي الشهر التالي، تم في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان، في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إطلاق اتفاق أفغانستان (S/2006/90، المرفق) - وهو خطة جديدة مدتها خمس سنوات للتعاون بين المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان. علماً بأن الإنشاء الناجح لمؤسسات ديمقراطية عاملة والجهود المبذولة للنهوض برفاه السكان منذ عام ٢٠٠١، يتطلبان الآن دعماً من أجل كفالة أن تبدأ أفغانستان فترة من الاستقرار والتنمية الحقيقيين.

٢ - ولاحظت البعثة ما يبذل الأفغان والمجتمع الدولي من جهود ضخمة في سبيل تحقيق هذه الأهداف. ومن بين ما تحقق في عام ٢٠٠٦ من إنجازات كبيرة، لاحظت البعثة 'أ' بدء أعمال الجمعية الوطنية ومجالس المقاطعات المنتخبة ديمقراطياً، 'ب' واستمرار معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وزيادة نصيب الفرد من الدخل، 'ج' والتوسع في التجارة والاستثمار، وبالدرجة الأولى مع الشركاء الإقليميين، 'د' والمشاريع الكبيرة للهيكل الأساسية في مجالات



بناء الطرق، وتوليد الطاقة ونقلها، وإدارة مستجمعات المياه، 'هـ' والبرامج الوطنية الناجحة في مجالات التعليم، والصحة، والتنمية الريفية، وبناء مؤسسات أمنية أفغانية جديدة.

٣ - غير أن التقدم المحرز عام ٢٠٠٦ باتجاه تحقيق الرؤية التي ينطوي عليها اتفاق أفغانستان لم يكن بالسرعة المأمولة. فقد اتسم العام الماضي بجهود غير منتظمة للنهوض بالحكم السليم وترسيخ سيادة القانون، واشتداد التمرد الذي تقوده حركة الطالبان، وتزايد إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وانتشار حالة انعدام الأمن في جنوبي البلاد وشرقيها، واستمرار إفلات المجرمين والمسؤولين الفاسدين وقادة الجماعات المسلحة غير القانونية من العقاب. وهذه العوامل - التي لا يواجهها سوى مؤسسات حكومية هشّة، مواجهة جزئية - قد جعلت اليأس والخيبة يتسربان إلى ما يعتمل في نفوس الأفغان من آمال مشروعة. ولاحظت البعثة أن ثقة جمهور الأفغان في مؤسساته وعملياته الجديدة هي الآن على المحك. فانعدام الأمن المتزايد في الجنوب والجنوب الشرقي، تعرقل أعمال الإصلاح وإعادة البناء التي يقوم بها الأفغان، والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الآخرون.

٤ - وفي مواجهة هذه الوقائع، شددت البعثة على رسالتين جوهريتين: أولهما، أن التزام المجتمع الدولي الثابت والراسخ بدعم حكومة وشعب أفغانستان وعمليات الانتقال في بلدهما هو التزام لا يتزعزع؛ وثانيتهما، أن اتفاق أفغانستان، الذي يمتلكه ويقوده الأفغان، يظل هو الإطار المركزي والاستراتيجي للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. ويجب على حكومة أفغانستان، أن تكفل، بدعم من المجتمع الدولي، تنفيذه تنفيذًا مطردًا وأمينًا.

## ثانياً - بيان المهمة

٥ - في رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بقرار أعضاء المجلس إرسال بعثة إلى أفغانستان. وأوفدت البعثة من ١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/875). وكانت رسالتها الرئيسية تتمثل في التأكيد على استمرار التزام المجتمع الدولي بالعملية الأفغانية، وتأكيد دعم المجلس للجهود الأفغانية الرامية إلى تحقيق الأمن والحكم السليم والتنمية. وتلقت البعثة توجيهها باستعراض التقدم في مسائل مكافحة المخدرات، وتسريح الجماعات المسلحة غير الشرعية، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح قطاع العدل، وسيادة القانون. كما أسندت إليها مهمة استعراض حالة المساعدة الدولية. علماً بأن كامل اختصاصات البعثة، وتشكيلها، وبرنامجها مبينة في المرفقين الأول والثاني.

٦ - وغادرت بعثة المجلس نيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر وعادت في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال تلك الفترة، زارت البعثة كابل وقلات ومزار الشريف. والتقت البعثة رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية حامد كرزوي، والنائبين الأول والثاني للرئيس، ونائب رئيس مجلس الشيوخ، والنائب العام، ووزراء من الحكومة، ومجلس الأمن الوطني، ومحافظين، وأعضاء في ميثرانو جيرغا (مجلس الأعيان) وولسي جيرغا (مجلس العموم)، فضلا عن المجتمع المدني، وهيئة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية - هيئة التنسيق بين الوكالات لإغاثة الأفغانين، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والوكالات التابعة للأمم المتحدة. كما تلقت بيانين من منظمة رصد حقوق الإنسان (٩ تشرين الثاني/نوفمبر) وهيئة العفو الدولية (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر). وبسبب الشواغل الأمنية، نُصحت البعثة بعدم زيارة مدينة قندهار نفسها. وفي باكستان، التقت البعثة وزير الخارجية، رياض محمد خان.

٧ - ويعرب أعضاء البعثة عن التقدير لحكومتَي أفغانستان وباكستان، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لما قدموه من دعم ومساعدة أثناء الزيارة.

## ثالثا - المسائل الرئيسية

### الحالة الأمنية العامة

٨ - أوفدت البعثة في ظل حالة من انعدام الاستقرار المتزايد على مدى تسعة أشهر. فالأمن هو الشاغل السائد في أفغانستان. وأعرب العديد من متحاوري البعثة عن مخاوفهم إزاء تصاعد العنف في أفغانستان، ولا سيما في جنوب البلاد وجنوبها الشرقي وشرقها. وقارن الرئيس كرزوي بين حدة القتال في عام ٢٠٠٦ - بين قوات الأمن الأفغانية والدولية من جهة والعناصر المتمردة والإرهابية من جهة أخرى - وبين الهدوء النسبي في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ويبدو أن التمرد محصور تقريبا في ثلث البلد. ويعد ثلثا أفغانستان المتبقين (مناطق الغرب والشمال والوسط) في حالة استقرار نسبي. إلا أن هناك توترات محدودة بين الفصائل تظهر في الشمال، كما رُصدت اتجاهات لإعادة التسليح. ولا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة بوجه عام في أنحاء البلد، في الوقت الذي يفرض فيه خطر حدوث هجمات انتحارية وغيرها من أشكال الإرهاب على يد حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، تهديدا خطيرا لعملية بناء الدولة.

٩ - وفي أعقاب تزايد مقلق في عدد الحوادث المتصلة بالأمن في البلد على مدى ربيع وصيف عام ٢٠٠٦، ظهرت بوادر النحسار العنف المرتبط بالتمرد والإرهاب، والذي أصاب البلد لفترة كبيرة من العام. وعلمت البعثة من القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومجلس الأمن الوطني التابع للرئيس كرزي أن المصادمات المسلحة بين المتمردين والقوات العسكرية الأفغانية والدولية تناقصت في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وأشار قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية الفريق أول ريتشاردز إلى أن عملية ميدوسا التي جرت في مقاطعة قندهار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وجهت ضربة قوية للتمرد الذي تقوده حركة الطالبان. وتوقع أن تكون هذه العملية وغيرها من العمليات التي أجرتها مؤخرا القوات العسكرية الأفغانية والدولية قد مهدت السبيل لمزيد من الاستقرار هذا الشتاء وفي عام ٢٠٠٧. إلا أنه يتعلق بالنقطة الأخيرة، أعربت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفريق الأمم المتحدة القطري وأعضاء المجتمع المدني عن آراء أحوط. وعلى أي حال، إن كانت هناك مكاسب متوسطة الأجل، فستعتمد على الإنجاز السريع لأعمال إعادة البناء والتنمية، والنهوض بالحكم السليم في المناطق المتضررة من التمرد.

١٠ - ولاحظت القيادة الأفغانية أن نمو التمرد قد استفاد من فشل حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في توفير الخدمات الأساسية والحكم السليم والأمن للمجتمعات الريفية. وأبرز عدد من المتحاورين ضعف الشرطة الوطنية الأفغانية وسيادة القانون باعتبارهما من العناصر الرئيسية المساهمة في تصاعد حالة عدم الاستقرار. وأشار الرئيس إلى استمرار وجود قادة سابقين غير مؤهلين في العديد من مناصب السلطة باعتباره مصدرا لإحباط شعبي كبير. وقال مستشار الأمن الوطني، زلماي رسول، إن صناعة المخدرات تنصدر المشاكل التي تواجه الأمن القومي.

١١ - وأكد الرئيس وعدد من كبار معاونيه، فضلا عن برلمانيين وممثلين للمجتمع المدني، على أن فشل المجتمع الدولي في مواجهة مسألة ملاذات حركة الطالبان قد سمح بعودة التمرد إلى الظهور. وأحاطت البعثة علما بوجهة النظر الأفغانية القائلة بأنه لا يمكن وقف التمرد مع وجود ملاذات للمتمردين في البلدان المجاورة. وأبرز وزير الخارجية، إنجين دادفار سباننا، أهمية توجيه رسالة واضحة وجزلية إلى السكان مفادها أن المجتمع الدولي سيواصل مهمته حتى النهاية في أفغانستان، حيث أدت الإشاعات بعكس ذلك إلى إذكاء حالة انعدام الأمن. وأعطت البعثة هؤلاء وجميع المتحاورين الآخرين تأكيدات قوية باستمرار التزام المجتمع الدولي بالعملية الأفغانية، وأكدت الدعم الثابت الذي يقدمه المجلس.

١٢ - ولاحظت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن القائمة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) تحتوي على بعض المعلومات غير الدقيقة، وأن من شأن تحديث القائمة أن يجعلها أداة هامة في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي وفي تحقيق الاستقرار في المنطقة.

### قوات الأمن الدولية

١٣ - أشادت البعثة بالدور الرائد الذي تضطلع به القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في المساهمة في تحقيق الأمن دعماً لحكومة أفغانستان. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تولت القوة قيادة القوات الدولية في شرقي أفغانستان لتتم عملية توسيع نطاق مسؤوليتها ليشمل البلد بأسره. ورحبت البعثة بهذا الهيكل القيادي الموحد الجديد، وأثنت على جهود القوة وتضحياتها في مواجهة ظروف بالغة الصعوبة. وأحاطت البعثة علماً بحاجة القوة المستمرة لقوات وموارد كافية لضمان استمرار نجاح عمليات القوة. وستواصل القوة دورها الحالي إلى أن تنتهي حاجة قوات الأمن الوطني الأفغانية والوزارات الأفغانية إلى المساعدة لتوفير الأمن في أنحاء البلد.

١٤ - ولاحظ مستشار الأمن الوطني، الدكتور رسول، أنه على الرغم من الحوادث المؤسفة، مثل الحسائر في صفوف المدنيين، والغارات التي تفتقر إلى الحساسية الثقافية على المنازل، وعمليات الاعتقال التي يتعرض لها الأبرياء من حين لآخر، لا يزال هناك دعم هائل لوجود قوات الأمن الدولية في أفغانستان. وقال نائب رئيس ميسرانو جيرغا، سيد حامد غيلاني، إنه يتعين على قوات الأمن الدولية احترام ثقافة وديانة أفغانستان حتى تحتفظ بدعم السكان. ومن الأهمية بمكان استناد جميع العمليات إلى معلومات موثوقة ودقيقة، وكفالة استشارة أهل الثقة من المشايخ بقدر كاف. ودعا وزراء وبرلمانيون أفغان إلى تنسيق أفضل وإلى زيادة تبادل المعلومات بين قوات الأمن الدولية وحكومة أفغانستان.

### إصلاح قطاع الأمن

١٥ - أشادت البعثة بأداء الجيش الوطني الأفغاني في ظروف بالغة الصعوبة وبالرغم من وقوع حسائر فادحة في صفوفه. وأشار أمين لجنة الدفاع في ولسي جيرغا إلى أنه على الرغم من الالتزامات المقطوعة ببناء جيش قوامه ٧٠ ٠٠٠ جندي، لا يزال الجيش يعاني من تواضع التجهيز وقلة العدد. وأورد الرئيس كرزي تعزيز الجيش باعتباره ثاني أهم أولوياته الوطنية. وأثار قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الفريق أول ريتشاردز، شواغل بشأن الضغوط التي فرضتها الحرب على تطوير الجيش، ولاحظ أنه في وقت سابق من هذا الخريف، كان هناك

ما لا يزيد على ١٤ ١٤٣ مقاتلا حاضرا وجاهزا للخدمة. وأثنى في الوقت نفسه على المساهمات القوية للجيش، ولا سيما في عملية ميدوسا.

١٦ - وأعرب الرئيس كرزي وغيره من المحاورين الأفغان عن شعورهم بالإحباط من حالة الشرطة الوطنية الأفغانية. وألقى الرئيس باللائمة على شركاء أفغانستان الدوليين بسبب الجهود غير الكافية والمتأخرة لتطوير الشرطة، ومدعيا أن هذا الفشل قد تسبب جزئيا في حالة انعدام الأمن على الحدود الأفغانية الباكستانية. ولاحظ وزير الداخلية، زرار أحمد مقبل، أن الشرطة شكّلت لكفالة النظام العام وقت السلم، ولم يعد هيكلها ملائما، بالنظر إلى المستويات الحالية من الصراع وانعدام الأمن والإجرام. وقُدمت مقترحات للمجتمع الدولي لدعم تعزيز الشرطة من أجل مواجهة التحديات الأخرى للتمرد والحالة الأمنية المتردية في بعض المناطق.

١٧ - وزارت البعثة فريق إعادة إعمار المقاطعات في قلات، مقاطعة زابل، حيث تلقت إحاطة عن أهمية اتخاذ إجراءات صارمة في توظيف أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية المساعدة الجديدة وفرزهم ورصدهم. فالغرض من هذه الشرطة هو خفارة المجتمعات المحلية خفارة محسنة وتيسير إنشاء الوظائف على الصعيد المحلي. وأكد وزير الداخلية على أهمية إنشاء قوة متوازنة عرقيا لا تربطها صلات بالقادة السابقين أو الجماعات المسلحة غير الشرعية.

### الإفلات من العقاب والفساد: الحاجة إلى سيادة القانون

١٨ - وطوال فترة البعثة، كان المتحاورون يذكرون الفساد وإدامة ثقافة الإفلات من العقاب باعتبارهما السببين الأساسيين وراء السخط وعدم الاستقرار على المستوى الشعبي في أفغانستان. وأشار عدد من المتحاورين الدوليين إلى وزارة الداخلية التي تتصف بالضعف والفساد باعتبارها سببا رئيسيا لفشل الشرطة الوطنية الأفغانية. وأشارت سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان كما أشار آخرون غيرها إلى انتشار الفساد على نطاق واسع في مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية باعتباره سببا رئيسيا لتناقص ثقة السكان في الحكومة. ومن شأن الملاحظات، وإن كانت غير دقيقة، بأن حركة الطالبان كانت أقل فسادا أن تعمل على تقويض سلطة الحكومة في بعض المناطق الريفية حيث لا تزال توجد قيود تحد من سبل الوصول إلى العدالة الرسمية. وأشار أيضا إلى أن استمرار التساهل إزاء إعطاء القواد وأمراء الحرب السابقين مراكز ذات سلطة، هو أمر يسهم في عدم الاستقرار.

١٩ - وقد أقرت القيادة الأفغانية بأن استمرار وجود أمراء الحرب في الهياكل الحكومية يسهم في عدم الأمن، علما بأن جهود الحكومة لتقليص سلطة أولئك الأشخاص تتطلب

دعماً دولياً. وكما حدث في إنشاء قوة شرطة فعالة، لم يقدم هذا الدعم حتى الآن، رغم التحذيرات والمطالب المتكررة من الشعب الأفغاني. وأشارت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى أن استراتيجية الحكومة لحل الجماعات المسلحة غير الشرعية تعتبر أداة رئيسية لإنهاء سلطة أولئك القادة الذين احتفظوا بالقدرة على اللجوء من جديد إلى العنف دون تفويض رسمي. فاستمرار وجود البعض في المناصب العامة مع وجود صلات تربطهم بتلك الجماعات قد عمل على إدامة مناخ للإفلات من العقاب. وقد تباطأ تنفيذ البرنامج في سنة ٢٠٠٦، وتجري الآن عملية مراجعة بعيدة المدى. وجرى التسليم بأن الالتزام السياسي الدولي والأفغاني الرفيع المستوى سيكون الأداة الرئيسية في إعادة تنشيط البرنامج.

٢٠ - وحدد أحمد ضياء مسعود، النائب الأول لرئيس الجمهورية، مكافحة الفساد باعتبارها أمراً رئيسياً لأي جهد يبذل لإحداث تحسينات ملموسة في حياة الناس. وفي مزار الشريف، وصف فرد من المجتمع المدني بالفساد باعتباره المصدر الرئيسي لعدم الأمن في منطقتهم. وأشار عبد السلام عظيمي كبير القضاة في أفغانستان، في بيانه أمام المجلس المشترك للتنسيق والرصد، إلى أن الفساد منتشر في جميع الوزارات والإدارات الحكومية. وقد أنشأ الرئيس كرزي لجنة لمكافحة الفساد منذ شهرين تعكف الآن على تحديد طبيعة ونطاق المشكلة. بيد أن الحلول لا تزال تبعث على الحيرة. ويتطلب الأمر من الشركاء الدوليين لأفغانستان تقديم الدعم والخبرة الفنية. وذكر التقرير المتعلق بالاجتماع الثالث للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي حضرته البعثة، أن الفساد على جميع المستويات في القطاع العام يعمل على زيادة الشعور العام بالسخط الذي يعتمل في صدور كثير من الأفغان.

٢١ - وأكد المتحاورون أن أي جهد يبذل لمواجهة توأم التحديات المتمثل في الإفلات من العقاب والفساد إنما يتطلب مؤسسات قوية معنية بسيادة القانون. ويُذكر المدعي العام بأنه عندما تولى وظيفته لأول مرة، كان التصدي للفساد هو هدفه الرئيسي. بيد أنه سرعان ما اكتشف أن ضعف، بل غياب سيادة القانون في المقاطعات هو العقبة الأساسية أمام التغيير. وبدون وجود مؤسسات فعالة وأمينة أو دعم سياسي رفيع المستوى، لا يمكن تحقيق النصر في مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، مهما حظي هذا بتأييد شعبي. وقال إنه سيواصل بذل جهوده لإصلاح القدرة على الملاحقة القضائية في أفغانستان ولتسود أحكام الإدانة على الفساد والجرائم الخطيرة الأخرى في جميع أرجاء أفغانستان. وكانت الرسالة الأساسية لرئيس القضاة إلى البعثة هي أن الوقت يعتبر العنصر الأساسي في السباق لإرساء سيادة القانون. وكان الأمر يتطلب نتائج ملموسة لإيجاد قوة دفع واكتساب ثقة الجمهور. وقام رئيس القضاة بتنحية ٢١ من كبار المسؤولين الفاسدين أو غير الأكفاء في مجال العدالة،

وقد أقر المجلس المشترك للتنسيق والرصد خطته ذات السنوات الخمس للإصلاح. غير أن مسألة تمويل هذا المجلس بقيت غير مأمونة حتى الآن. وأكدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تقديم الدعم الدولي من أجل سيادة القانون سيكون من المساعي الطويلة الأجل. وهناك قيد الإعداد استراتيجيات مفصلة للإصلاح حتى مع مواصلة إحراز تقدم في الهياكل الأساسية المادية والتوسع في المعونة القانونية في شتى أرجاء البلد.

### الحكم الرشيد: الحاجة إلى بناء القدرات والمؤسسات

٢٢ - حدد الرئيس كرزي إعادة هيكلة الخدمة المدنية وتعزيز قدرتها باعتبارها هذا الأولوية العليا لأفغانستان وشركائها الدوليين. فالبلد كان في أمس الحاجة إلى تدريب الموظفين الفنيين - الأطباء والحامين والمحاسبين والمهندسين. فظهور النظم الديمقراطية زاد من تطلعات الشعب الأفغاني. وفي الأجل الطويل سيكون وجود نظام أفضل للتعليم الأولي والثانوي هو الوسيلة الرئيسية لتعزيز كل من القطاع العام والمجتمع بأسره. ويردد ممثلو المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة الرئيسية النداء من أجل مزيد من الموارد واستراتيجيات جديدة لبناء قدرة حكومة أفغانستان، وبخاصة خارج كابل. وكان التشجيع ينصب على تعزيز رأس المال البشري في جميع المستويات كشرط مسبق أساسي لوجود قطاع عام فعال وإحراز تقدم متواصل على درب تحقيق الأهداف الإنمائية.

٢٣ - وأكد كثير من المتحاورين على فوائد توجيه حصة أكبر من المساعدات الدولية عن طريق الميزانية الأساسية لأفغانستان. وقد وافق ممثلو الجهات المانحة على ذلك في كابل من حيث المبدأ، بيد أنهم أشاروا إلى نقص القدرة في مؤسسات القطاع العام على إنفاق الأموال بشكل فعال. وقد لاحظ المتحاورون، أثناء اجتماع البعثة مع المجلس المشترك للتنسيق والرصد وفي وقت لاحق مع وزراء التنمية الأفغان، أنه قد ظهرت "إدارتان متوازيتان" - إدارة دولية وأخرى أفغانية. ولكل إدارة منهما ميزتها النسبية، ولكن الأخيرة سيتعين عليها في الأجل الطويل أن تنجح إذا ما أمكن للدولة الأفغانية استعادة الشرعية والخضوع للمساءلة. ويستلزم الأمر إقامة توازن دقيق بين الجهود الدولية لتيسير تقديم المساعدة اللازمة بشكل عاجل والحاجة الملحة الطويلة الأجل إلى تعزيز قدرة الحكومة المركزية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص على تلبية احتياجات الشعب الأفغاني. وقد حث مسعود، النائب الأول لرئيس الجمهورية، المجتمع الدولي على الاستثمار في حكومة أفغانستان. وقد طالبت جهة مانحة رئيسية واحدة على الأقل بإجراء تقييم صارم ودقيق وإعادة تقييم لاستراتيجيات المساعدات التقنية المقدمة من المجتمع الدولي حتى الآن.



## حقوق الإنسان وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

٢٤ - ذكر فريق الأمم المتحدة القطري أنه، عقب طرد حركة الطالبان في سنة ٢٠٠١، انفتح المجال أمام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك سبل الحصول على التعليم والوظائف السياسية، بيد أن فريق الأمم المتحدة القطري كان يشعر بالقلق لأن يبدأ هذا المجال مؤخرًا في الانغلاق: فالمدارس قد تعرضت للهجوم وإشعال الحرائق؛ وفشلت العناصر المحافظة داخل الحكومة في الدفاع عن المساواة في الحقوق أمام القانون؛ وفرضت تقييدات على حرية المصارحة، ولاحظت البعثة مع القلق وجود اقتراحات باحتمال إلغاء وزارة شؤون المرأة. ومما بعث الأمل لدى البعثة بيان أدلى به نائب رئيس مجلس الأعيان، سيد حامد جيلاني، بأن مثل هذه المحاولة سيرفضها المجلس الأعلى في البرلمان.

٢٥ - وأشادت سيما سمر، رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، بالحكومة لإقرارها خطة عمل السلام والعدل والمصالحة، وشددت على أهمية إعادة تأكيد الالتزام الحكومي بالعدالة الانتقالية وذلك بإطلاق خطة العمل آحر الأمر. وأعرب فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية عن القلق إزاء الأثر الشديد للصراع على المدنيين الذين شردوا من ديارهم وحُرموا من حقهم في التعليم بل وجُرحوا أو قتلوا. ولاحظت الدكتورة سمر أنه عندما يقتل مدنيون نتيجة العمليات العسكرية على أيدي القوات الحكومية أو الدولية، فإن هذا يمكن أن يشجع أقارب الضحايا على الانضمام إلى حركة الطالبان. وأشارت القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى أن ٨ من بين كل ١٠ أشخاص يقتلون بفعل العمليات الانتحارية هم من المدنيين الأفغان. وأكد ممثلو المجتمع المدني الأفغاني وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية على أهمية التحقق من أن جميع الأطراف في الصراع تدعم وتعزز القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأعلن ممثل لإحدى المنظمات غير الحكومية أنه ينبغي أن يكون أمن البشر هو الشغل الشاغل المهيمن على تفكير حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي.

## التنمية والمساعدة الإنسانية: التحدي المتمثل في التنسيق

٢٦ - شاركت البعثة في الاجتماع الثالث للمجلس المشترك للتنسيق والرصد المعقود في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولاحظ الوزراء الأفغان وممثلو الجهات المانحة أن المجلس يتمتع بثقة كل من حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي كآلية إشراف فيما يتعلق باتفاق أفغانستان. وقد أظهر المجلس قدرة متنامية على رصد التقدم ومعالجة الاختناقات التي تعوق تنفيذ المعايير الإرشادية الواردة في اتفاق أفغانستان. ورحبت البعثة بجهود المجلس ولاحظت مع التشجيع أن هذه الآلية بدأت تتجاوز الأسئلة الإجرائية وصولاً إلى المسائل الجوهرية. بيد أنه لكي

يُحدث الاتفاق تغييرا ملحوظا للشعب الأفغاني، فإن جهود التنسيق التي توجيهاها الحكومة، بما في ذلك تلك الجهود التي تبذلها فرق بإعادة إعمار المقاطعات والتي يوجهها العسكريون، تحتاج إلى التعزيز والتكامل في إطار استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية العامة. وأكد وزراء الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضا على أهمية تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستوى المحلي وبين الجهات الفاعلة على مستوى القطاعات والمناطق.

٢٧ - واتفق جميع أعضاء المجلس المشترك للتنسيق والرصد على أن البطالة المتفشية تعتبر عاملا من العوامل الرئيسية التي تسهم في عدم الاستقرار. وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية أن إيجاد فرص للعمالة سيعزز التنمية ويساعد على منع الشباب اليائس من الانضمام إلى حركة الطالبان. وسلم بأهمية اجتذاب مستثمري القطاع الخاص، بيد أنه لاحظ أن عدم توافر الأمن يحول دون قدوم أولئك الذين يرجح أن توحد استثماراتهم الوظائف. ففي الوقت الذي يعتبر فيه أن من الأهمية بمكان، التعجيل بتنفيذ برامج العمالة وتقديم جميع أشكال المساعدات لجنوب البلد وشرقه حيث يجري اجتذاب الشباب إلى حكة التمرد، لاحظ المتحاورون في الشمال أنه ينبغي تقديم المساعدات إلى جميع المقاطعات وعددها ٣٤ في فترة انتقال البلد من الصراع إلى التنمية. وأكد وزير التعليم على الحاجة إلى التعليم وزيادة التنمية الريفية وفرص العمالة في الأجل الأطول، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين في الحياة المدنية، أو حيثما يقتضي الأمر، في قوات الأمن الأفغانية، وأجدرها بالذكر قوات الشرطة المساعدة الوطنية الأفغانية.

٢٨ - وقد تضافرت عناصر عدم الأمن والجفاف والفيضانات والعمليات القتالية كلها لتشريد جماعات أكبر من السكان داخل أفغانستان في عام ٢٠٠٦، مما أوجد حالات جديدة من العنف، وظهور احتياجات جديدة للمساعدة الإنسانية. واتفق المسؤولون الحكوميون والجهات الإنمائية الفاعلة والأطراف المؤثرة العسكرية جميعهم على أن الأمر يستلزم مزيدا من الجهود لضمان تقديم المساعدة إلى الناس الذين يعيشون في مناطق نائية أكثر بعدا في أفغانستان. وطلبت المنظمات غير الحكومية تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المدنية على تنسيق عملية تقديم المساعدات الإنسانية في سنة ٢٠٠٧. وكان من رأي هذه المنظمات أن الآليات التي يديرها مديون لتقديم المساعدة ستتيح للمساعدات أن تتوافق بشكل أفضل في تلبية احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية المتضررة. وفي حين قبلت البعثة ضرورة حماية مكان المساعدة الإنسانية وحيادية المعونات، لاحظت أن انعدام الأمن أو غير ذلك من الظروف المناوئة تعني أن العسكريين قد يكونون في وضع أفضل أحيانا لتقديم المساعدات الأساسية.

## جهود مكافحة المخدرات

٢٩ - تبنت الغالبية الساحقة من المتحاورين التابعين للبعثة أن اقتصاد المخدرات المزدهر في أفغانستان خطر رئيسي يهدد الاستقرار. وأكد رسول مستشار الأمن القومي أن صناعة المخدرات غدت سريعا المشكلة رقم واحد في أفغانستان. ووصف أحد المتحاورين هذه الصناعة بأنها "سرطان" سوف ينتشر ويقتل المجتمع الأفغاني على المدى الطويل. واعترف الرئيس كرزي بشدة الخطر، مشيرا إلى أنه سوف ينظر في استخدام الرش الأرضي وليس الرش الجوي، لاجتثاث محصول الخشخاش في المرة القادمة، شريطة أن تقوم القوات العسكرية الدولية بتوفير الأمن. وأبلغ وزير مكافحة المخدرات، حبيب الله قادري، البعثة أن زراعة خشخاش الأفيون في سنة ٢٠٠٦ تشكل ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقال إن الخشخاش، وإن كانت حملات القضاء عليه مفيدة، لا يمكن مجاهاته حقا إلا بزيادة المساعدات المقدمة إلى المزارعين، وتحسين أسلوب الحكم الرشيد. وأكد، هو ووزير الخارجية سبانتا، أهمية التعاون الإقليمي والدولي على مكافحة الاتجار بالمخدرات. وشخص الرئيس كرزي النمو المثير لزراعة الخشخاش على أنه علامة تشير إلى فقدان الأمل لدى الشعب الأفغاني، وهذا لا يمكن إصلاحه إلا عن طريق تقوية الحكم وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.

## التعاون الإقليمي

٣٠ - أكد عدد من المتحاورين على أهمية التعاون الإقليمي في حسم التحديات التي تواجه أفغانستان. ففي المجلس المشترك للتنسيق والرصد، تلقت البعثة إحاطات من الدول المجاورة بشأن مساهماتها المقدمة إلى أفغانستان، وتلقت كذلك ما يفيد الطمأننة بشأن التزامها بإزاء اتفاق أفغانستان. وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أن بلده استثمر مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في تشييد الطرق وإمداد الطاقة، بيد أنه أعرب عن قلقه إزاء تجارة المخدرات على المستوى الإقليمي. وقد قدمت الهند مبلغ ٦٥٠ مليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية. وألقت باكستان الضوء على ما قدمته من مساعدة بلغت ٢٥٠ مليون دولار إلى أفغانستان، وأشارت إلى أنها ما زالت تستضيف ما يزيد على ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني. ورحبت البعثة بالمؤتمر الإقليمي الثاني للتعاون الاقتصادي بشأن أفغانستان الذي عقد في نيودلهي يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر كوسيلة لتيسير التنمية والاندماج.

٣١ - وكانت مسائل الأمن تعتمد كذلك على التعاون الإقليمي. وأكد كثير من المتحاورين أن وجود ملاذات في باكستان لحركة الطالبان والحزب الإسلامي الذي يتزعمه قلب الدين حكمتيار، وجماعات متمردة أخرى يجب التصدي لها بوسائل إنفاذ القانون

وغيرها من الوسائل. وأكدت القوة الدولية للمساعدة الأمنية أيضا على البعد العابر للحدود بالنسبة لحركة التمرد، وأشارت إلى أثر اتفاق السلام الأخير في شمال وزيرستان، بباكستان. وعلى مدى الشهور القليلة الماضية، اكتشفت القوة الدولية للمساعدة الأمنية حدوث نسبة ٧٠ في المائة و ٥٠ في المائة على التوالي في حوادث الأمن في مقاطعتي باكتيكا وخوست الأفغانية، وللتين تجاوران شمال وزيرستان. وأشار سعادة السيد رياض محمد خان، وزير خارجية باكستان، إلى أنه من السابق لأوانه للغاية الحكم على الأثر العام للاتفاق وأنه يمكن التفكير في إبرام اتفاقات سلام مماثلة متعددة الجوانب في باجوار والمنطقة الجنوبية من وزيرستان. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء الآثار الإنسانية التي يمكن أن تترتب على حالات الاضطراب إلى القيام، ولو على أساس انتقائي، باستخدام ألغام أرضية على طول الحدود لمكافحة التنقل عبر الحدود.

٣٢ - وفي معرض إشارة وزير الخارجية الباكستاني خان، إلى العبء الذي يتحمله بلده من جراء قبول عدد كبير من اللاجئين، أكد على أن استقرار أفغانستان هو أمر ضروري لأمن بلده. وقال إن باكستان تفعل أقصى ما في وسعها لتحسين الأمن في منطقة الحدود من خلال نشر ٨٠ ٠٠٠ جندي لحقت بهم خسائر فيما يقومون به من عمليات، معترفا في الوقت نفسه بالمصاعب التي ينطوي عليها توفير مراقبة فعالة على طول الحدود المتطاوله، مع وجود العديد من نقاط العبور. وأكد على وجود تعاون بين بلده وأفغانستان والقوات الدولية على مختلف المستويات، بما في ذلك من خلال اللجنة الثلاثية. وفيما يتعلق بما لاتفاق السلام في وزيرستان الشمالية من أثر على أمن الحدود، أوضح وزير الخارجية أن الإدعاء بأن اتفاق السلام قد أفضى إلى تزايد الحوادث هو ادعاء لا يعكس الحقيقة على أرض الواقع. وقد شجعت البعثة باكستان على رصد تنفيذ اتفاق وزيرستان الشمالية لضمان أن يكون لهذا الاتفاق أو أي اتفاقات تعقد مستقبلا أثر إيجابي على الأمن والاستقرار عبر الحدود.

٣٣ - وكان من دواعي الأمل لدى البعثة التزام الرئيس كرزي بتحسين العلاقات مع باكستان وبطمينات أعلنها وزير خارجية باكستان، خان، بأن وجود أفغانستان مستقرة يعتبر أمرا أساسيا لأمن بلده. وتلقت البعثة إحاطة عن خطط الرئيس كرزي ومشرف بعقد مجالس أعيان معنية بالأمن عبر الحدود. وعرضت هذه اللقاءات على أنها فرصة لإشراك زعماء القبائل وبناء الثقة والاستقرار في المنطقة عن طريق اتصال "الشعب بالشعب". وأعرب الرئيس كرزي من جانبه عن أمله في أن يمثل كامل التنوع العرقي والجغرافي لأفغانستان في هذه المجالس. ولاحظ خان وزير خارجية باكستان أنه ينبغي أن تبقى مجالس الأعيان "عملية الطابع" من حيث الحجم، وعلق أهمية على مشاركة المجتمعات المحلية التي تعيش في مناطق مجاورة للحدود المشتركة بين البلدين.

## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٣٤ - في مقاطعات قابل وزابل وبلخ، أشاد المتحاورين الأفغان إشادة قوية بأعمال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وكان هذا ملحوظا بشكل خاص في زابل حيث رحب محافظ المقاطعة وآخرون بما تم مؤخرا من افتتاح مكتب فرعي لبعثة الأمم المتحدة المذكورة في قلات، عاصمة المقاطعة. ورحبت الجهات المانحة كذلك بالتواجد الموسع للبعثة، واصفة إياه بأنه "مكسب هائل". ودعت المنظمات غير الحكومية والوكالات التابعة للأمم المتحدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تؤدي دورا أكبر في التنسيق بين تلك الجهات والعناصر العسكري. وتلقت البعثة إحاطة بشأن الظروف الصعبة التي تعمل في ظلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبقية أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان. ويجدر بالذكر على الأخص بيئة الأمن المعقدة بالتحدي والتي يعمل فيها الموظفون الوطنيون والدوليون. وأخيرا، أثنى أعضاء البعثة بقوة على الجهود التي لا تعرف الكلل والقيادة من جانب كوينغز الممثل الخاص للأمين العام والتفاني من قبل موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرهم من موظفي الأمم المتحدة، وخصوصا أولئك الموظفين الدوليين والوطنيين الذين يؤدون خدماتهم في بيئات ينعدم فيها الأمن بدرجة عالية.

## رابعا - النتائج والتوصيات

### الالتزام الدولي لأفغانستان في مواجهة التحديات المتجددة

٣٥ - تبين للبعثة أن انتشار التمرد والنشاط الإرهابي لحركة الطالبان وتنظيم القاعدة، وسائر الجماعات المتطرفة، بالاقتران مع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد وإخفاقات الحكم وسيادة القانون، أمور تشكل تهديدا خطيرا للإعمار وبناء الدولة في أفغانستان. غير أن البعثة مقتنعة بأن حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي قد وضعوا استراتيجية سليمة للتغلب على تلك التحديات. وسيعمل مجلس الأمن على كفالة أن يظل دعم المجتمع الدولي لأفغانستان والالتزامه بالاستراتيجية المشتركة دعما ثابتا وباقيا.

### اتفاق أفغانستان

٣٦ - ترحب البعثة بإنجازات عملية بون وتعيد التأكيد على دعمها لاتفاق أفغانستان بوصفه أفضل إطار للتعاون بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي. وينبغي للاتفاق أن ينتقل الآن إلى العمل الجاد وجهود التنفيذ المتسقة في إطار التوجيه العام للمجلس المشترك للتنسيق والرصد. وتثني البعثة على سيطرة الحكومة على العملية السياسية والإنمائية وتشجعها على

تحويل سيطرتها هذه إلى المزيد من الإجراءات من أجل السعي جاهدة إلى إنجاز المعايير المنصوص عليها في الاتفاق. وتحتاج أفغانستان في الوقت نفسه إلى دعم إضافي ومتواصل من المجتمع الدولي، وذلك لتحقيق مكاسب سريعة وتقدم مطرد في الأجل الطويل، على السواء. وتحت البعثة بقوة المجتمع الدولي - وخاصة أولئك الذين شاركوا في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان - على مواصلة الدعم المالي والسياسي الذي يقدمونه لمعايير الاتفاق والأهداف الأمنية العامة والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية.

### القوات العسكرية الدولية

٣٧ - تحت البعثة بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من البلدان على مواصلة التزامها للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتعزيز هذا الالتزام، حيثما أمكن، للتصدي لتحديات البيئة الأمنية الحالية في أفغانستان. وينبغي للقوات العسكرية الدولية تعزيز تعاونها مع حكومة أفغانستان، وأن تظل ملتزمة باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتجنب الإصابات في صفوف المدنيين واحترام الثقافة والتقاليد المحلية.

### قوات الأمن الأفغانية وإصلاح قطاع الأمن

٣٨ - تؤكد البعثة على أهمية إنشاء جيش وطني أفغاني قوي ومستدام وتحت الجهات المانحة وحكومة أفغانستان على تكثيف جهودها الجماعية من أجل إنشاء شرطة وطنية أفغانية فعالة وموثوقة في جميع أرجاء البلد. ولاحظت البعثة كذلك الأهمية المركزية لإصلاح وزارة الداخلية الأفغانية. وخلصت البعثة إلى أنه يلزم الكثير من الاستثمار قبل تحقيق المعايير الأمنية الواردة في اتفاق أفغانستان. كما يجب أن يتم بشكل مناسب تمويل ورصد نشر قوة الشرطة المساعدة الوطنية الأفغانية الجديدة لكفالة تمثيل القوات الجديدة تمثيلاً كاملاً للطوائف المعنية، وقيادتها على نحو مسؤول وخضوعها للمساءلة أمام السلطات المركزية وأن تكون قادرة على دعم حقوق الإنسان. وتناشد البعثة المجتمع الدولي تنشيط دعمه للجهود المتزايدة التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير الشرعية.

### سيادة القانون والحكم الرشيد

٣٩ - تحت البعثة حكومة أفغانستان بدعم من شركائها الدوليين على إرساء سيادة القانون والحكم الرشيد في جميع أرجاء البلد، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا. وبغية تحقيق هذه الغاية، تشجع البعثة الحكومة على اتخاذ خطوات فورية لتعزيز مؤسسات قطاع العدل والحكم في المقاطعات، بما في ذلك عن طريق الاستبدال الاستراتيجي للمسؤولين الفاسدين وسماسة السلطة المحليين. ويجب أن تتمتع الحكومة، في إطار هذه الجهود، بالدعم الموحد من

المجتمع الدولي والموارد المناسبة. ويلزم زيادة الآليات الفعالة للتخطيط الاستراتيجي والتمويل وتنسيق برامج سيادة القانون بين الجهات المانحة الدولية والوكالات على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات. وهناك حاجة كذلك إلى التصدي لمشكلة الفساد المتوطن في جهاز القضاء من أجل إجراء استعراض شامل للخدمة القضائية. وتناشد البعثة الجهات المانحة أن تزيد من اتساق وحجم المساعدة في تنمية رأس المال البشري في أفغانستان، مع إيلاء أولوية خاصة لإصلاح قطاع الخدمة المدنية في البلد. وينبغي إجراء تقييم لجهود المساعدة التقنية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتفاع بتلك المساعدة.

### حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٤٠ - تحت البعثة الحكومة والمجتمع الدولي على زيادة تركيزهما على حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بما في ذلك عن طريق تعزيز رصد الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتشجع البعثة الحكومة على تعزيز التزامها بحقوق الإنسان وبالمصالحة عن طريق زيادة الدعم المقدم للجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وتنفيذ خطة العمل المعنية بالسلامة والعدل والمصالحة في أفغانستان، حسبما نص عليه الاتفاق دون الإخلال بإنجاز التدابير التي أوردتها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة. وتحت البعثة الحكومة والجهات المانحة على جعل تمكين المرأة أولوية حقيقية تشمل جميع القطاعات وعلى الدفاع دفاعا فعالا عن الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة المسجلة في دستور أفغانستان.

### تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية

٤١ - تُقر البعثة بأنه ينبغي حيثما أمكن، أن يقوم بتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية جهات مدنية متمرسة ومجربة، وتلاحظ أنه ينبغي تعزيز القدرة على التنسيق المدني للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٧. وتقر أيضا أنه، نظرا للظروف السائدة في أفغانستان، يتعين تقديم المساعدة من قبل من هم في أفضل وضع لتقديمها، وذلك في إطار ولايات كل منهم. وينبغي أن ينصب الاهتمام على توسيع نطاق التنمية بحيث تشمل المقاطعات، وتعزيز المساءلة، والحد من الإفلات من العقاب على مستوى المجتمع، وتحقيق نتائج ملموسة ومرئية. ويُستحث المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان على القيام، على وجه الخصوص، بتنفيذ برامج توجد فرصا للعمل، نظرا لأن قلة تلك الفرص تسهم إسهاما كبيرا في تجنيد المتمردين. وينبغي المضي في تحسين آلية التنسيق التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد وتركيزها على الإنجاز، بغية تعزيز مثل هذا التنسيق.

٤٢ - ويتعين تعزيز وتنسيق جهود التنسيق التي تقودها الحكومة، ولا سيما بين المؤسسات الأفغانية الوطنية وجميع الأطراف الفاعلة على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وينبغي تعزيز التنسيق بين القيادات الأفغانية في الإدارات الحكومية والمجتمع الإنمائي الدولي وأفرقة تدمير المقاطعات وتعزيز الآليات المحلية لكفالة قيادة الحكومة لبرامج المساعدة التابعة لأفرقة تدمير المقاطعات وتنفيذها وفقاً لأولويات المجتمع ولاستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان.

### مكافحة المخدرات

٤٣ - تحث البعثة الحكومة والمجتمع الدولي على تعزيز ما يبذلانه من جهود لتقوية وتنويع أسباب الرزق المشروعة حتى يتسنى للمجتمعات الريفية الانصراف عن الزراعة غير المشروعة لحشخاش الأفيون وتأمين الفرص الاقتصادية المشروعة. وتؤكد البعثة على أهمية تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف داخل أفغانستان وفي الدول والبلدان المجاورة على طول طرق الاتجار، بما في ذلك تعزيز التعاون فيما بينها على تقوية ضوابط مكافحة المخدرات كبحا لتدققها. وتناشد الحكومة أن تعمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعزيز إجراءات القبض على تجار المخدرات الرئيسيين ومقاضاتهم بصرف النظر عن مكانتهم أو مركزهم والشروع في التنفيذ الفعال لجميع عناصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات.

### التعاون الإقليمي

٤٤ - تؤكد البعثة من جديد أن تعزيز الثقة والتعاون بين أفغانستان وشركائها الجاورين والإقليميين هو من الأهمية بمكان للسلام والأمن والتنمية في المنطقة. وترحب البعثة بالجهود التي تبذلها حكومة كل من أفغانستان وباكستان لمكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن على الحدود بينهما. وتحث البعثة الحكومتين على تعزيز الحوار والتعاون في مواجهة الخطر المتزايد الذي يتهدد أمنهما المشترك. وسيقتضي هذا الأمر استمرار الالتزام السياسي ومواصلة التعاون العملي على جميع المستويات. وتتطلع البعثة إلى نتائج خطط البلدين لعقد جمعيات كبرى (لويجا جيرغا) لتحسين الأمن والاستقرار.

### الإرهاب والاستقرار

٤٥ - توصي البعثة بأن يتواصل، تحديث القائمة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وذلك حسب الاقتضاء، وعلى أساس أحدث المعلومات، على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.



## بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

٤٦ - تعيد البعثة التأكيد على دور الأمم المتحدة المركزي والترية في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وتدعم البعثة التوسيع الجاري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكي تشمل المقاطعات، بغية تعزيز الحكومة وتنسيق المساعدة بين الحكومة والجهات المانحة على المستويات المحلية ومستوى المقاطعات. وفي هذا الصدد، تشجع البعثة الأمين العام على النظر في تدابير لتعزيز الدور التنسيقي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في العاصمة وفي البلد وتقديم توصيات في تقريره المقبل. وتدرك البعثة الظروف العصبية للغاية التي تعمل في ظلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبقية أسرة الأمم المتحدة في أفغانستان وتناشد الدول الأعضاء تقديم الدعم اللازم للسماح للأمم المتحدة بتنفيذ ولايتها في تلك البيئة البالغة الصعوبة.

## المرفق الأول

### اختصاصات وتكوين بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

- ١ - قرر أعضاء مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى أفغانستان. وستتم الزيارة في الفترة من ٩ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

### اختصاصات البعثة

- ٢ - فيما يلي أهداف البعثة:
- طمأنة المجتمع الأفغاني على استمرار التزام المجتمع الدولي بالعملية الأفغانية استناداً إلى الاتفاق الأفغاني وقرار مجلس الأمن ١٦٦٢ (٢٠٠٦)، وذلك تحت القيادة الأفغانية
  - تبيان دعم المجلس للجهود الأفغانية التي تبذلها الحكومة والبرلمان وأجهزة الحكم المحلي والمجتمع المدني والأطراف الأفغانية الأخرى من أجل إحلال الأمن والحكم الرشيد وتحقيق التنمية
  - استعراض التقدم الذي أحرزته الجهود الأفغانية في المجالات المذكورة أعلاه، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة المخدرات، وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفكيك الجماعات المسلحة غير الشرعية، وحماية حقوق الإنسان، وإصلاح القطاع العام، وإصلاح قطاع العدل، والمسائل المتعلقة بسيادة القانون، في إطار الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الإقليمي، فضلاً عن الجهود الأفغانية الدولية في مكافحة الإرهاب، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة
  - استعراض حالة المساعدة الدولية، ولا سيما أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بما في ذلك مكاتب الأمم المتحدة في المقاطعات، والمجلس المشترك للتنسيق والرصد، وعملية القوة الدولية للمساعدة الأمنية، بما يشمل تعاون هذه القوة مع قوات الأمن الأفغانية وائتلاف عملية الحرية الدائمة

### تشكيل البعثة

- كترو أو شيما (اليابان)، رئيس البعثة  
مارتن غارسيا موريتان (الأرجنتين)  
لارس فابورغ - أندرسن (الدانمرك)  
جان - بيير لاكروا (فرنسا)

أدامانتينوس ث. فاسيلاكس (اليونان)

عبد الله السليطي (قطر)

فاديم سميرنونوف (الاتحاد الروسي)

بيتر بوريان (سلوفاكيا)

نيكولاس ويليامز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

جاكي وولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية)

## المرفق الثاني

## برنامج بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

(١١ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)

	السبت ١١ تشرين الثاني/نوفمبر
جلسة إحاطة تقدمها إدارة شؤون السلامة والأمن	١٨/١٠ - ١٧/٤٥
عشاء مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وكبار موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان	٢١/٣٠ - ١٩/٤٥
	الأحد ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر
اجتماع مع رئيس اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	٩/١٥ - ٨/١٥
اجتماع مع الرئيس حامد كرزي، بالقصر الرئاسي	١٠/٣٠ - ١٠/٠٠
المشاركة في الجلسة الصباحية الثالثة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، في وزارة الخارجية	١٣/٠٠ - ١١/٣٠
غداء مع أعضاء المجلس المشترك للتنسيق والرصد، في وزارة الخارجية	١٤/١٠ - ١٣/١٥
اجتماع مع وزير الخارجية، رانجيب دادفور سبانتا في وزارة الخارجية	١٤/٤٥ - ١٤/١٥
مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الخارجية، في وزارة الخارجية	١٥/٥٠ - ١٤/٥٠
اجتماع مع النائب الأول للرئيس ومع وزراء الحكومة الأفغانية بشأن التنمية والتمويل، في سدارات، مكتب النائب الأول للرئيس	١٦/٥٥ - ١٦/٠٠
اجتماع مع النائب الثاني للرئيس، في سدارات	١٧/٣٠ - ١٧/٠٠
إحاطة مع قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الفريق أول دافيد ريتشاردز وكبير ممثلي حلف الناتو المدنيين في أفغانستان، دان إفرتس، في مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية	١٨/٣٠ - ١٧/٤٥
عشاء على شرف أعضاء مجلس الأمن يستضيفه قائد القوة الدولية للمساعدة الأمنية، الفريق أول ريتشاردز، في مقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية	٢١/٣٠ - ٢٠/٠٠
	الاثنين ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر
اجتماع مع فريق الإدارة الأمنية، في غرفة اجتماعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٩/٠٠ - ٨/٠٠
اجتماع فريق الأمم المتحدة القطري، في غرفة اجتماعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١٠/٠٠ - ٩/٠٠
اجتماع مع ميشرانو ميرغا (مجلس الأعيان)، السيد حامد غيلاني، نائب رئيس مجلس الشيوخ، في مقر البرلمان	١١/١٥ - ١٠/٣٠
اجتماع مع المدعي العام، السيد عبد الجبار ثابت، بفندق سيرينا	١٤/٣٠ - ١٣/٤٥
اجتماع مع وزراء الحكومة الأفغانية بشأن الأمن، بالقصر الرئاسي، مكتب مستشار الأمن الوطني	١٦/٠٠ - ١٤/٤٥
اجتماع مع ممثلي هيئة التنسيق بين الوكالات لإغاثة الأفغانيين، بغرفة اجتماعات مكتب الاتصالات والإعلام	١٨/٠٠ - ١٦/٣٠

٢١/٠٠ - ١٩/٠٠  
حفل استقبال على شرف أعضاء مجلس الأمن يستضيفه وزير الخارجية،  
سعادة الدكتور سبانتا

الثلاثاء ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر

٨/٣٠ - ٨/٥٠  
تحيات من فريق الأمم المتحدة الإقليمي والتحرك إلى مقر القوة الدولية  
للمساعدة الأمنية في مطار قندهار

٩/٣٠ - ٩/٠٠  
إحاطة من القيادة الإقليمية الجنوبية لمجلس الأمن ووسائل الإعلام، في  
مطار قندهار

١٠/٣٥ - ٩/٤٥  
رحلة جوية من قندهار إلى مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات، في قلات،  
مقاطعة زابل

١١/٢٠ - ١٠/٤٠  
جولة لأعضاء مجلس الأمن في مجمع فريق إعادة إعمار المقاطعات في  
قلات: مركز تدريب الشرطة المساعدة الوطنية الأفغانية، بما في ذلك  
مرافق التدريب على استخدام الحاسوب والتدريب الطبي

١٢/٢٠ - ١١/٢٠  
اجتماع مع حاكم مقاطعة زابل، ومجلس الحكماء، في دار الضيافة الخاصة  
بحاكم المقاطعة

١٣/٤٠ - ١٣/٠٠  
رحلة جوية من مقر فريق إعادة إعمار المقاطعات في قلات إلى مطار  
قندهار

١٩/٠٠ - ١٧/١٥  
اجتماع مع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في  
مكتب الممثل الخاص للأمين العام

٢١/٣٠ - ١٩/٠٠  
حفل استقبال على شرف أعضاء مجلس الأمن يستضيفه السفير الياباني  
في أفغانستان، بفندق سيرينا

الأربعاء ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر

٩/٠٠ - ٨/٠٠  
اجتماع مع ولسي جيرغا (مجلس العموم)، الأستاذ برهان الدين رباني  
رئيس اللجنة التشريعية، في مقر البرلمان

١١/٠٠ - ١٠/٠٠  
رحلة جوية إلى مزار الشريف

١٢/٣٠ - ١١/٣٠  
اجتماع مع المجتمع المدني، في مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى  
أفغانستان

١٣/٤٥ - ١٢/٤٥  
غداء عمل يستضيفه الحاكم محمد عطا، في مكتب الحاكم

١٦/٣٠ - ١٥/٣٠  
رحلة جوية إلى كابل

١٨/١٥ - ١٧/١٥  
مؤتمر صحفي، في غرفة اجتماعات مكتب الاتصالات والإعلام

١٩/٤٥ - ١٨/٣٠  
اجتماع بالسفراء، في القصر ٧

٢١/٣٠ - ٢٠/٠٠  
عشاء غير رسمي، في القصر ٧

الخميس ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر

١٧/٠٠ - ١٥/٠٠  
اجتماع مع وزير الخارجية، في إسلام أباد